

فيصل . ولم يكن هذا الخبر بداية قصة الجولة « الجديدة - والنهائية » من الوساطة ، بل كان أول مظهر علني لها فقط . المظاهر الأخرى غير العلنية ، لم تتداولها وكالات الأنباء ، واكتفت صحيفة قليلة بإشارة غامضة لها . ففي ١١ ت ١ كتبت جريدة النهار بأن «موقف مصر كان أقل تصليبا، وكانت عمان اطلمت في السابق على هذا الموقف من خلال معلومات نقلتها شخصية اردنية زارت القاهرة بدعوة رسمية قبل ايام . وبعد ذلك أعلن بيان للجبهة الديمقراطية في ١١ ت ٢ » أن هناك ورقة عمل مصرية اردنية جديدة ، تفرض تنازلات شاملة لمصلحة النظام الاردني » . وأكدت اوساط المقاومة ان اجتماعا عقد في القاهرة بين مسؤولين اردنيين ومصريين ، جرى فيه وضع ورقة العمل الجديدة ، وحمل المسؤولون الاردنيون ورقة العمل الجديدة الى وصفى التل في عمان ، وقرر بناء عليها أن يسافر الى السعودية معتبرا أنها يمكن أن تكون أساسا لتجديد الوساطة حسب أسس يرضى عنها الأردن . وتضيف اوساط المقاومة ان ورقة العمل المصرية - الاردنية تتضمن البنود البارزة التالية :

١ - ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل المقاومة الفلسطينية ، ولا يجري البحث في تمثيل الشعب الان . (ويحقق هذا البند هدف الأردن الرئيسي من وراء الأصرار على تعديل اتفاق عمان ، أي الغاء البند الذي يعترف رسميا بحق المقاومة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني) .

٢ - يتواجد الفدائيون داخل مناطق محددة (معسكرات) ، ويقومون بنشاطهم الدعائوي والاعلامي داخلها . (وهذا يعني الغاء بنود العمل السياسي والتنظيمي والاعلامي في اوساط الجماهير ، والتي ضمنها اتفاق عمان ويحقق رغبة النظام الاردني بقبول مقاومة ذات طابع عسكري فقط) .

٣ - يتم العمل العسكري للمقاومة بالتنسيق مع الجيش الاردني (بهدف ضبط تحرك الفدائيين داخل الأردن) .

٤ - يبصر تنفيذ الاتفاق على المنظمات التي وافقت على الوساطة (أي فتح ، والصاعقة ، وجيش التحرير فقط) .

وتقول اوساط المقاومة ، ان وصفى التل حاول في السعودية ، الإيقاع بينها وبين مصر ، فحاول ان يوحى للبلك فيصل عندما اجتمع معه في ١٠

ت ١ ان المصريين قد تخلوا عنه ، وقبلوا وضع شروط للوساطة لا علم له بها ، محاولا الوصول الى تفاهم مع السعودية يكون أساس تجديد الوساطة ، بحيث تفرض على الوفد الفلسطيني كل الشروط المطلوبة ، مؤكدا من خلال ذلك كله ان المقاومة توافق بدون شك على هذه البنود ، ان مصر لا يمكن ان تطرحها بدون علم المقاومة ، بسبب العلاقة الوثيقة بينهما .

وقد تمثل رد الفعل السعودي على هذه التطورات بثلاثة امور : ١ - ارسلت في ١٠ ت ١ برقية الى القاهرة تطلب حضور السيد حسن صبري الخولي ممثل مصر في الوساطة الى جدة لمعرفة حقيقة الموقف المصري . وقد وصل الخولي في نفس اليوم ، وشارك في الاجتماعات ، ثم غادر عائدا الى القاهرة معلنا انه يحصل رسالة من الملك فيصل الى الرئيس السادات ، ومغربيا من تفاوله بأن تحل الازمة بين المقاومة والنظام الاردني قبل حلول شهر رمضان (أي في ٢٠ ت ١) .

وكان ذلك اشارة ضمنية الى موافقة السعودية على ورقة العمل الجديدة . ٢ - أعلن في ١٥ ت ١ ان السعودية وجهت دعوة الى السيد ياسر عرفات لزيارتها ، لمعرفة حقيقة الموقف الفلسطيني منه ، ولاطلاعه على ما جرى من مناقشات مع التل . وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت الموافقة على سفر ياسر عرفات ، وحملته تنويها بإمكان البحث في تعديل اتفاق عمان ، بما لا يتناقض مع جوهره . وقد وصل عرفات الى جدة يوم ١٦ ت ١ ، وعقد في ١٧ ت ١ اجتماعا مع السيد رشاد فرعون « لتبادل وجهات النظر بالوساطة » .

تالت بعدها اذاعة السعودية انه من المتوقع ان تسفر المحادثات عن نتائج حسنة . ٣ - أعدت ورقة عمل ثانية ، تمثل رأيها في ورقة العمل المصرية - الاردنية ، تضمنت موافقة على أغلب البنود باستثناء البند الاول المتعلق بالتمثيل ، فقد حذفت السعودية القسم الاخر منه الذي يقول « لا يجري البحث في تمثيل الشعب الان » ، وكذلك البند المتعلق بالتنسيق : اضافت عليه السعودية « ان التنسيق يجري فقط في المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون والجيش الاردني بشكل مشترك » .

في مقابل هذا الموقف قدم السيد عرفات ورقة عمل ثالثة ، وضع لها عمادا عنوانا ذا مغزى